التحالف الصدري - الشيوعي ...!

انهارت بأسرع مما كان متوقعاً لها تحالفات سياسية حزبية أخذت مكان الإعلان عنها والاحتفال بها في فنادق بغداد الفارهة وقاعاتها الواسعة لغرض خوض الانتخابات النيابية المقبلة في العراق. تحالفات اختلط فيها طلاب السلطة ومريدوها والقليل من الساعين بنزاهة إليها. هذا ما يحدث عندما لا تكون التحالفات أكثر من تحالفات انتخابية تنسيقية لغرض الوصول إلى السلطة تماماً كما اقترح قانون الأحزاب الذي يسمح لأيّ "جماعة من الأشخاص تشكيل حزب سياسي تحت أي مسمّى"، خال من الضوابط والمقيدات ذات الصلة بالمرجعية الفكرية والتاريخ والعمر السياسي والنضال الوطني إلى جانب وجود جهات حيادية مستقلة تراقب مستوى الأداء وتفصل في أهلية الحزب أو التنظيم السياسي المزعوم لخوض انتخابات نيابية عامة.

□ د. لاهاي عبد الحسين

يمكن للأحزاب الوليدة أنْ تتشكل إنّما برؤية وتصور وجهد فكري واضح المعالم وليس مجرد بيانات وشعارات تطبخ على عجل. تتالت التحالفات لتظهر بألوان مزركشة وتسميات سهلة على الحفظ والتذكر كما في "النصر" و"الفتح" و"تقدم" و"تمدن"، وأخيراً وليس آخراً، "سائرون"، إلخ. ولعل من ضمن هذه التحالفات الذي أثار زوبعة من التساؤلات والانتقادات والتعبيرات الساخرة والمستهزئة والمخلصة والمحذرة على السواء فور الإعلان عنه هذا التحالف الأخير المسمّى "سائرون نحو الإصلاح". يتكون التحالف الوليد بصورة رئيسة من حزب "الاستقامة" المدعوم من قبل التيار الصدري وخمسة من الأحزاب التي قدمت نفسها بكونها أحزاباً مدنية لعل من أبرزها، الحزب الشيوعي العراقي. بالحقيقة فغر البعض فاهه تجاه هذا التحالف الأخير متمتماً "يا سبحان الله!"، تعبيراً عن التعجب لاجتماع النقيضين من حيث الحزب الذي يعمل بمرجعية دينية إلهية مذهبية محددة ومعروفة تمثلت بـ "الاستقامة" ومرجعية فكرية مادية وضعية واقعية تمثلت بـ "الشيوعي العراقي" إلى جانب أحزاب أو كيانات وصفت بالمدنية.

ليس جديداً ولا من من غير المسبوق أنْ يجتمع الديني بالوضعي سياسياً، ولكنّ تحالف الأضداد يشير بوضوح إلى بلوغ مرحلة الخطر نتيجة الاقتراب من حدّ الانهيار الواسع والكبير للعملية السياسية برمتها في العراق. تحالف بحجم الخطورة والقلق الشديدين على مستوى المجتمع العراقي ككل. تحالف تاريخي بالتأكيد، ولكنّه ينطوي على مجازفة عظمى وبخاصة من جانب الحزب الشيوعي العراقي الذي سيصاب بـ "القاضية"، اذا ما فشل في استقطاب الناخبين ولكنّه يكتفي بإيذاء الصدريين. واذا ما أخذنا احتمال أنْ يفوز التحالف المعلن ويصل إلى قبة مجلس النواب، فهل سيواصل الطرفان الحليفان عملهما لخدمة جماهيرهما، أم أنّ علينا توقع مسار مختلف يتباعدان فيه ويتجافيان وقد يفترقان على نحو يذكّر بالكثير من خيبات الأمل والشعور بالتخلي والخذلان! يكمن السبب في هذا الاحتمال الأخير بالطريقة التي يتوقع توزيع الوظائف والمناصب المهمة بين المتحالفين.

فإذا ما اعتمدت الطريقة الكمية بحسب الفوز بعدد الأصوات واضح أنّ حزب الاستقامة يقدم نفسه بكونه الطرف المؤهل للاستحواذ على حصة الأسد ويكتفي بتطمين رؤساء الأحزاب الخمسة الأخرى بوظائف أو عضوية فردية في مجلس النواب كما يستدل على ذلك من مراسيم الاحتفال بالإعلان عن التحالف الجديد الأربعاء الماضية. فقد رأس التحالف الجديد الأستاذ الدكتور حسن العاقولي، الذي يشغل دور الأمين العام لحزب الاستقامة وقام لذلك بإلقاء كلمة التحالف. وكان العاقولي قد جلس في صدر المجلس وعاد لمقعده بعد الانتهاء من إلقاء كلمته متوسطاً الجميع ليجلس السيد سعد عاصم الجنابي، رئيس حزب التجمع الجمهوري على يمينه ويجلس السيد مضر شوكت، رئيس حزب الترقي والإصلاح على يساره. فيما تنحى سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الدكتور رائد فهمي، بعيداً مؤكداً النهج الذي أختطه الحزب منذ تأسيسه كونه حزباً ألف التفافي والتضحية والإيثار وعمل ويعمل وفق قاعدة "شمعة تحترق".

على وجه العموم، قد نكون أمام تحالفين رئيسين هما ما يمكن أنْ يسمّى التحالف المحافظ القابض على السلطة أيّاً ما سيكون إسمه وعنوانه ويرأسه السيد رئيس مجلس رئاسة الوزراء الدكتور حيدر العبادي من جهة والذي يستند إلى احتمال الحصول على دعم جمهور واسع من الموظفين والمتقاعدين والمشتغلين في الأجهزة الأمنية. يقابله التحالف المنافس "سائرون" للصدريين والمدنيين، من جهة أخرى والذي يرفع شعار "التغيير والإصلاح".

يذكر أنّ السبب الرئيس لانهيار التحالف السابق "تقدم" حصل بسبب دخول التيار الصدري بحزب "الاستقامة" كواجهة له مما لم توافق عليه بعض الأطراف التي انضمت إلى ذلك التحالف. والحق لا يزال الوقت مبكراً، ولا يزال اليقين بأدنى مستوياته بشأن مدى مصداقية تحالف سائرون على الالتزام بما عبّر عنه من تعهدات بشأن التغيير والإصلاح. فقد اختبر التحالف الصدري المدني من قبل بيد أنّه سجّل خيبة أمل كبرى عشية إعلان التيار الصدري موافقته على تشكيلة لجنة الانتخابات التي كرّست التمايز الديني والمذهبي والعرقي المعروف وأخذه حصة فيها من خلال انتداب عضو منه فيها رغم الاتفاق على السعي لتشكيل مفوضية مهنية مستقلة متحررة من المحاصصة الدينية والمذهبية والعرقية لغرض التمهيد لإجراء الانتخابات.

لذلك فإنّ التيار الصدري وليس الأحزاب المدنية المتحالفة معه في "سائرون" هو الذي يواجه تحدياً جدياً لإثبات مصداقيته للعمل على تحقيق هدف التغيير والإصلاح. ولن يتحقق له هذا بدون مواجهة واضحة وصريحة لخوض المعركة الأوسع والأهم والتي تتمثل في الإقدام على تحقيق الإصلاح الديني للتأهل من أجل العمل في مجال السياسة. فالسياسة تعنى بشؤون الحياة الدنيا من خلال برامج محددة وقابلة للتطبيق. معلوم أنّ بعض أهمّ صيغ الإصلاح الديني في العالم حدثت من الداخل وليس من الخارج. ويأتي الإصلاح الديني من مستويات دون العليا من وجهة النظر الدينية لأنّ العليا لا تستطيع الخروج على ما أئتمنت عليه، ولكنّ المراتب الأخرى التي تتمتع بالثقة والدعم والمحبة البالغة قد تستطيع دخول المضمار.

هذا يعني أنّ السيد مقتدى الصدر بشخصيته الكارزمية المؤثرة في وسطه، يمكن أنْ يخرج على نطاق أوسع ليعلن عن تبني خيار الإصلاح الديني من خلال عملية يتعايش فيها الدين مع الدولة إنّما ليس بدون تخليص الدولة من الدين وتمدين الدين. كلاهما يعمل إنّما في مدار لا يتداخل به مع الآخر. العمل بالسياسة لا يتطلب قيماً دينية عُليا مجردة بل يتطلب سياسات وبرامج عمل وقرارات صعبة وأجهزة مختصة وإجراءات فنية ومعالجات دقيقة. ولعلّ التساؤل الذي يهم الجميع: هل يعقل ألا يبصر التيار ما يلحق بقاعدته الجماهيرية التي تتكون من الفقراء والكادحين من حيف وظلم وامتهان دون أنْ يكون قادراً على توفير مستلزمات التغيير المادي الواقعي الملموس لتحسين نوعية حياتهم والنهوض بمدنهم وقراهم والتأسيس لمستقبل شبابهم ونسائهم ورجالهم وشيوخهم وأبنائهم! ويمكن أنْ يضاف إلى هذا سلسلة من القضايا ذات الأهمية الوطنية مثل الموقف من المرأة وحمايتها من ألوان التمييز والإساءة والاضطهاد إلى جانب القضايا الأخرى ذات الأهمية الوطنية مثل قضية إقليم كردستان وحل المشكلات العالقة بين المركز والإقليم بما يضمن تأمين مصالح مواطني الإقليم بكونهم جزءاً لا يتجزأ من بنية المجتمع العراقي الموحّد والقوي.

ليس ضرورياً أنْ يتخلى السيد الصدر عن عمامته السوداء المقدسة، ولكنْ باستطاعته الإعلان عن علمنة الدين واحترام القوانين الوضعية الحديثة التي تقدم حلولاً عملية لمشكلات خطيرة لمعالجة أزمات الحياة الدنيا هنا في أرض الله الواسعة. الشيوعيون معروفون بمرجعيتهم الفكرية ومواقفهم السياسية. فهم الذين طوّروا فكرة المحاصصة الطائفية والعشائرية والعرقية بهدف استهدافها. وهم الذين لزموا الطريق وداوموا على الاحتجاج. وهم الذين يشهد التاريخ السياسي للعراق المعاصر أنّهم لم يتطلعوا لمجد أو يستسلموا لدعة.

وعندما استطاع القليل منهم الوصول إلى عضوية مجلس النواب فقد صاروا بسهولة الحكم والمستشار لحياديتهم ونزاهتهم ودأبهم. يذكر أنّ السيد حميد مجيد موسى، لم يتخلف عن أيّ جلسة من جلسات اجتماعات مجلس النواب عندما كان عضواً فيه. وعندما أستوزر السيد مفيد الجزائري والدكتور رائد فهمي لوزارتي الثقافة والعلوم والتكنولوجيا على التوالي، لم يعرف عنهما أنّهما خدما عائلة أو مقربين في الحزب أو غيره حتى تثاقل وشكا منهما الرفاق والأصدقاء معاً. لم يحدث هذا على مستوى التيار الصدري الذي كشف عن فضائح فساد مالي وإداري تورط بها عناصره والمرشحون من قبله. وظهرت أكثر من قضية أضطرت سماحة السيد مقتدى الصدر إلى التدخل أكثر من مرة للحد منها ومعالجتها على المستويين القيادي والقاعدي. الفرصة التاريخية تقوم الآن وهي بانتظار من يقطف ثمارها ليسهم بالتأسيس لعراق متطور ونظيف من قضايا وتجاوزات لم تعد لتشرّف غالبية مواطنيه بمختلف انتماءاتهم الدينية والمذهبية والعرقية والاجتماعية والثقافية.

العراق "المستقر" تسلّطي بالضرورة

□ رستم محمود

قرارات رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي تجاه إقليم كردستان، خصوصاً رفضه أيّ بدء للتفاوض قبل التزام الإقليم بعدد من الشروط «التعجيزيّة»، قرارات لو نفذها الإقليم لأدّت إلى تحطيم كل سلطة وخصوصيّة فيدراليّة لعلاقته مع العاصمة المركزيّة. فالعبادي يذهب في قراراته إلى نوع مُحدث من المركزيّة السلطويّة التقليديّة، وإن بالاحتفاظ بالفيدراليّة شكلاً. فهو عملياً يسعى إلى أن تتجاوز سلطة الحكم المركزية في علاقتها مع الإقليم أهم أساسين شيّد عليهما العراق الجديد: ركن الشراكة بين القوميتين العربيّة والكرديّة، اللتين حددهما الدستور كجماعتين تكوينيتين للمجتمع العراقيّ، وتجاوز مبدأ الديموقراطيّة التوافقيّة بين المكونات والجهويات العراقية، والتي على أساسها يتم توزيع المناصب السياديّة حتى الآن.

لا تفعل القوى المركزيّة ذلك مع الطرف الكردي فحسب، فتهميشها وتحطيمها للقوى السنيّة، الذي كان ولا يزال مستمراً في كل القطاعات، شكل عتبة لممارسة هذه السياسية تجاه الكرد. وهذا التهميش المرفق بالهيمنة السلطويّة يتطور ليصبح فعلاً يومياً تجاه كل التنظيمات المدنيّة واليساريّة القوميّة الأصغر حجماً، لتعود سلطة الحكم في العراق كما كانت تقليدياً، مختصرة ومحتكرة في شخص أو حزب واحد، طافح المركزيّة والسلطويّة.

على أنه في سيَر جميع الشخصيات والقوى السياسيّة التي حكمت الدولة العراقيّة ونمط علاقتهم مع القوى النظيرة «الهامشيّة»، ومنهم الكرد ومسألتهم السياسية بالذات، ثمة ما هو مشترك في ما بينهم جميعاً. إذ تبدأ كل سلطة عراقيّة في أوائل فترات حُكمها بمهادنة القوى السياسيّة المُقابلة، لكنها ما تلبث أن تعود لفرض هيمنتها وسلطتها عليها وعلى قواعدها الاجتماعيّة، مستخدمة كل أشكال العنف إذا تطلب الأمر ذلك.

كانت سلطة الانتداب البريطانيّة، في أوائل العشرينات، البادئة بتأسيس هذه «السنّة». ففي مسعاها إلى تركيب الدولة العراقيّة الحديثة من الولايات العثمانية الثلاث، البصرة وبغداد والموصل سنة ١٩٢٠، كانت تستشعر ضعف موقف وموقع الملك فيصل، الذي لم يكن مقبولاً ومدعوماً إلا من طبقة موظفي الدولة العثمانيّة السابقين، وبعض أعيان المدن «السنّة». لذا، هادن الإنكليز الزعامات المحليّة الكرديّة، وعلى رأسهم الشيخ محمود الحفيد، كذلك فعلوا مع طبقة زعماء العشائر ورجال الدين الشيعة. لكنهم ما لبثوا أن قضوا على الحفيد عسكرياً ونفوه، وحطموا كل القوى «الشيعيّة» المناهضة لهيمنتهم وسياستهم «الهاشميّة»، حينما نصّبوا فيصل ملكاً على مملكة عراقيّة مركزيّة، لا تتحمل أي وضع شيعيّ أو كرديّ خاص. عاد الإنكليز للاستعانة بالحفيد حينما ساءت علاقتهم بنُخبة الأعيان «السنّة» التي كانت تتحول إلى نخبة قوميّة عربيّة. لكن ما إن استتب الأمر لهم عقب المعاهدة البريطانية العراقية عام ١٩٢٤، حتى ألغوا كل الامتيازات التي منحت للكرد أو الشيعة لحكم مناطقهم.

نُخب الحكم العراقيّة الملكيّة استكملت ما بدأه الإنكليز. فكُلما كانت تدخل في أزمة عميقة مع الجيش أو الشيوعيين أو القوميين العرب، كانت تسعى إلى التوافق مع الكرد، وبالذات مع الأخوين أحمد ومصطفى بارزاني، اللذين قادا تمردات كرديّة متقطعة طوال الثلاثينات والأربعينات. وكانت تفعل العكس مع عشائر الأرياف وشيوعيي المدن، وفق تحولات علاقتهم مع الكرد. لكنها في سنوات استقرارها القليلة، كانت تبطش بالطرفين معاً إذا لزم الأمر.

الأنظمة العسكريّة والقوميّة ظلت مواظبة على ذلك. فما إن نجح عبد الكريم قاسم في انقلابه على الملكيّة، حتى منح الكثير من الحريات المدنيّة والسياسيّة، وسمح للتنظيمات الشيوعية والقوميّة والكردية بالعمل السياسي العلني. لكن ما إن تخلص من شركائه في الانقلاب، وعلى رأسهم القوميون بقيادة عبد السلام عارف، حتى ألغى أغلب تلك الحقوق والحريات، وعادت الحرب التقليدية بين دولته المركزية وبين الحركة القومية الكردية والقوميين العرب والحزب الشيوعي العراقي، كل وفق تطلعاته المناهضة لدولة قاسم المركزيّة.

حقبة القوميين، من الرئيسين عبد السلام وعبد الرحمن عارف، ومن بعدهما الحكم البعثي المديد، كانت التطبيق العملي الأكثر دقة وتعبيراً عن السلطويّة المركزيّة. فالاتفاق الأول بين الملا مصطفى بارزاني ورئيس الوزراء القومي عبد الرحمن البزاز سنة ١٩٦٥، في ظل حكم عبد السلام عارف، انقلب عليه القوميون حينما أعادوا ترتيب صفوفهم، بعد القضاء على التيار البعثي ضمنهم. البعثيون أنفسهم هادنوا الحركة القوميّة الكرديّة بعد انقلابهم الشهير في تموز (يوليو) ١٩٦٨، وأصدروا بيان ١١ آذار (مارس) ١٩٧٠، الذي أقر الحكم الذاتي للكرد في مناطقهم، لكنهم عادوا وتراجعوا بعد أربع سنوات، بعدما ارتفعت أسعار النفط أوائل السبعينات، ودان الحكم للرئيس أحمد حسن البكر ونائبه صدام حسين. حيث فرضوا من جديد حكماً مركزياً أرعن على كردستان. وتجدد الأمر خلال اتفاقيات ١٩٨٣ بين النظام والاتحاد الوطني الكردستاني، حينما كانت السلطة العراقيّة مأزومة نتيجة تراجعها في الحرب مع إيران، التي مع نهايتها واستعادة النظام قوته، نفذ البعثيون جريمتي الأنفال وحلبجة المروعتين عام ١٩٨٨.

شيء شبيه تماماً مارسه البعثيون مع التنظيمات الشيوعيّة المنافسة، من خلال الإغراء بالجبهة الوطنيّة، ومن ثم البطش بتنظيماتهم بعد إخماد التمرد الكردي بدءاً من أواخر السبعينات. كذلك فعلوا مع الزعامات الدينية الشيعية، وعلى رأسها المرجع محمد صادق الصدر، الذي هادنه واستخدمه البعثيون أولاً لمجابهة المراجع «غير العراقية»، ثم تمت تصفيته.

لأجل كل ذلك، لا تبدو سلطة «المنتصرين» العراقيين الجدد وكأنها تفعل شيئاً غريباً عما كان في العراق تقليدياً، لكن ذلك يثبت أن ما تغير في العراق في حقبة ما بعد صدام حسين هو هويّة الحكام، لا هويّة السلطة نفسها، التي بقيت تستند إلى القوة المحضة فحسب.

عن "الحياة" اللندنية

سلطة الانتداب البريطانيّة، في أوائل العشرينات، البادئة بتأسيس هذه «السنّة». ففي مسعاها إلى تركيب الدولة العراقيّة الحديثة من الولايات العثمانية الثلاث، البصرة وبغداد والموصل سنة ١٩٢٠، كانت تستشعر ضعف موقف وموقع الملك فيصل، الذي لم يكن مقبولاً ومدعوماً إلا من طبقة موظفي الدولة العثمانيّة السابقين، وبعض أعيان المدن «السنّة». لذا، هادن الإنكليز الزعامات المحليّة الكرديّة، وعلى رأسهم الشيخ محمود الحفيد، كذلك فعلوا مع طبقة زعماء العشائر ورجال الدين الشيعة.

سيناريو أفضل الحالات ٢

الداخل المرتبك

□ د. أثير ناظم الجاسور

تحدثنا في الجزء الأول عن السيناريو الذي يصوّر التوجهات الاقليمية وارتداداتها على الواقع السياسي العراقي لاسيما وأن العراق يتأثر بتلك التقلبات بناءً على الارتباطات السياسية والجغرافية، وما يحدث سواءً في دول الجوار أو الإقليم بالتأكيد سيؤثر بشكل كبير في الداخل الذي بات متزعزعاً جراء الصدمات العنيفة التي وجّهت له طيلة هذه الفترة، ومع قرب موعد الانتخابات والاصطفافات التي افقدت الجمهور بوصلته بعد أن كادت تُعاد الثقة نوعاً ما بينه وبين حكومته بعد الانتصارات على الأرض أعطت التحالفات الحزبية الجديدة مؤشرات غير منطقية ترجمها الجمهور على أنها نوع من التشبث بالسلطة، حتى وإن كان على حساب التوجهات الوطنية، أن الداخل العراقي سيعاني اضطرابات سياسية كبيرة نتيجة للتحالفات والتحالفات المضادة وهذا ما يخشاه الناخب العراقي خصوصاً وقد عاش هذا التناحر وما آلت إليه الأوضاع بسبب التجاذبات الطائفية والقومية.

أفضل الحالات هي تلك التي جعلت من الكتل السياسية متخبطة غير مستقرة وغير قادرة على ادارة وضعها الداخلي بعد أن تأكدت أنها ايضاً غير قادرة على اقناع الناخب بمشاريعها على الرغم من حجمها الكبير، بالتالي ستبقى الكتل الحزبية بحاجة للدعم الاقليمي والدولي بعد أن تجد نفسها عاجزة عن مجاراة الأحداث وفق معطيات الواقع السياسي والاجتماعي في الداخل بعد تفاقم الازمات الاقتصادية والمالية التي ترتبط بالمخصصات والمرتبات وغيرها، لذلك فإن الدعم الداخلي والخارجي لهذه الكتل سيزيد من ثقل أزماتها إذا حصلت على هذا الدعم، فقراءة الأوضاع بشكلها الواضح تعطينا سيناريوهات مختلفة أغلبها متشائمة، فعلى سبيل المثال، العبادي حتى إذا نال الولاية الثانية لرئاسة الوزراء، سيواجه تحديات كبيرة اذا ما تلكأ مشروع الإصلاح الذي نادى به وسيكون في الوقت نفسه، الثقل الذي يهدم كل خطواته ومشاريعه المقبلة، أما الكتل السنية مسؤولياتها كبيرة، فمازال جمهور هذه الكتل بين نازح مهجّر وخائف مما سيجعله عازفاً عن المشاركة في الانتخابات، خصوصاً وهو يشعر بالتهميش وعدم اكتراث الآخرين له، وإذا شارك فسيكون غير قادر على تحديد من يمثله بشكل واضح، أما الكتل الشيعية ستواجه شكوكاً وعدم ثقة في عملها من قبل جمهورها الذي انتظر طويلاً ولم يجن أي نتائج منها، وخصوصاً وهي من أخفق في إدارة الدولة وكانت سبباً لما آلت إليه الأوضاع، أما الحشد الشعبي فدخوله للانتخابات كاستحقاق لما قدمه من تضحيات طيلة الحرب ضد عصابات داعش لا يقدم له أيّ نتائج مرجوة، لا بل سيجعله تحت الأنظار، فخوض الانتخابات إلى جانب كتل وشخصيات متهمة بالفساد في هذه الأجواء المشحونة وغير المستقرة لا يعد استحقاقاً له مطلقاً، أما الكرد، فمشاركتهم في الانتخابات ستسقط عنهم مطلبهم بالاستقلال مما سيؤدي إلى تصدع الجبهة الكردية وتزداد الفجوة بين الأحزاب الكردية والشعب.

يبقى التيار المدني الذي يُعد بعيداً أو عابراً للهويات القومية والطائفية، فهو أيضاً سيعاني خللاً واضحاً في صياغته لبرنامجه ومن ثم عمله بعد أن انقسم على نفسه لتنظيمات وتشكيلات مختلفة ساعدت في تشتت خطابه، فكان الأجدر بهذه القوى المدنية، أن تنضوي تحت مسمى ومشروع ومنهج واحد يساعد في ترسيخ الأفكار والرؤى والطروحات النابعة من صلب هذا التيار، بالتالي سيواجه أيضاً كما الكتل الأخرى تحديات كبيرة ستعرقل عمله وتوجهاته وقد تفقده فرصته للوصول بقوة إلى البرلمان.

وعليه فالمرحلة المقبلة بحاجة إلى دراسة وتخطيط واضحين من خلال التوجه نحو الكفاءات الفاعلين وليس المدراء الجالسين خلف المكاتب، والعمل ضمن منهج العدالة الاجتماعية والمواطنة ونبذ خطاب الكراهية والتصدي لنهوض الهويات الفرعية، دون ذلك سيواجه العراق تحديات ومخاطر وصراعات تهدد المشروع السياسي والوحدة المجتمعية اللذين بدورهما سيهدّدان الوحدة الجغرافية.